مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

العدد السادس

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

الجوانب الاجتماعية والايكولوجية

للتكامل الإداري والتنظيمي بين المدن العربية المعاصرة

الدكتور محمود فهمي الكردي
الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع

مقدمة

لعل التغيرات السريعة والمتلاحقة التى وسمت مجتمعات العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، على الأقل ، قد أفرزت عددا من الظواهر المجتمعية فألحت على متخذى القرار والتنفيذيين شأنهم شأن الأكاديميين بضرورة البحث عن عوامل تكونها ، وتحليل الآثار الناجمة عنها ، وتصور الحلول الملائمة لها .

وكانت « المدينة » من أبرز هذه الظواهر فهي لم تنسج خيوطها في اطارها المكاني المحدود فحسب ، وانما تجاوزته الى الأنماط المعيشية المجاورة (وغير المجاورة) كى تؤثر فيها ـ اما سلبا أو ايجابا ـ وتكون معها اطارا مجتمعيا شاملا يتميز بحراك للموارد ، وحركة للسكان . الا أنه من اليسير تمييز المدينة داخله فهي تعد دائما بمثابة « المركز » الذي تدور حوله كافة الأنماط الأخرى ، يؤثر فيها بقدر ما يتأثر بها .

ولا تخرج « المدينة العربية » كثيرا عن اطار هذا التحليل ، الا ان ما يميزها بوضوح هو ظهور المشكلات العديدة التى تحد كثيرا من فاعليتها في تنمية كافة طاقاتها ، وامكاناتها .

و « المشكلات » هنا نوعان : اما نقص واضح في الأمكانات المادية رغم وجود طاقات بشرية قادرة على استيعاب تلك الأمكانات (ان كانت متاحة) ، أو فائض ملحوظ يميزها ، في ذات الوقت الذي لا تتوافر فيه تلك الطاقة البشرية الفاعلة .

ومن اللافت أن بعض المدن العربية تعانى من النوع الأول من المشكلات بينما يبرز النوع الثاني في البعض الآخر منها .

ومن هنا كان مطلب « التكامل » أمرا حيويا لنمو المدينة العربية ككل ، فليست واحدة منها ـ مهما بلغت ـ بقادرة على تنمية مجالات الحياة بها دون الأعتماد على الأخريات . وللتكامل صور شتى ، ومستويات متعددة فهناك التكامل السياسى ، والإقتصادى ، والاجتماعي ـ الثقافي ، والاداري ـ التنظيمي . . الخ كما أن مستويات التكامل تبدأ محليا (داخل المدينة الواحدة) ثم ينتقل ذلك الى مستوى اكبر وليكن بين العواصم العربية ، ثم ينتهى الى التكامل بين المدن العربية ككل .

ويتحدد مقصدنا من هذا البحث في تحليل الجوانب الإجتماعية والايكولوجية المميزة للتكامل الاداري والتنظيمي بين المدن العربية ، ولعل اختيارنا «للإطار الاجتماعى والايكولوجي » مبعثة ذلك الاهمال الذي اتسمت به المجالات الإجتماعية والايكولوجية في تحليل قضايا المدينة (مقارنا ذلك مثلا بانجازات علوم : الجغرافيا ، والاقتصاد ، والهندسة المعمارية) وذلك رغم الأهمية القصوى ـ المفترضة ـ للأبعاد الاجتماعية في تشكيل المدينة ، والتصدى لمشكلاتها .

ولتحقيق ما استهدفه هذا البحث ، يمكن تقسيمه إلى موضوعات رئيسية ، نتناولها على النحو التالي :

أولا : المدخل « متعدد الأنساق » لتناول قضية المدينة (حيث تتكامل الأتجاهات : الجغرافية ، والاقتصادية ، والادارية ، والديموجرافية ، والاجتماعية ـ الايكولوجية) .

ثانيا : الاطار الاجتماعي ـ الايكولوجى للمدينة العربية ، ونعرض له في ضوء التغيرات

المختلفة التى تعرضت لها المدينة العربية .

ثالثا : أنماط الهياكل الادارية والتنظيمية القائمة بالمدن العربية ، فنميز بين نمط ثابت (تقليدي) ، وبين نمط ملائم (لبنية المجتمع ووظائفه) ، ونمط مغترب (عن ثقافة المجتمع) .

رابعا : الأساليب الادارية والتنظيمية السائدة في المدن العربية ، فنقارن بين مركزية ولا مركزية ، وبين بيروقراطية ومشاركة ، ثم أساليب توفيقية .

خامسا : المشكلات الإجتماعية الايكولوجية المعوقة للتكامل المدينى العربي ونتخير انماطا ثلاثة منها هي : البناء الاجتماعي الحضري وتباين أنساق القيم ، والهجرة من الريف الى المدينة ، وظاهرتا : « المدينة الرئيسية » ، و « المدينة الدولة » .

سادسا : نحو استراتيجية مقترحة تجاه التكامل الاداري والتنظيمى بين المدن العربية ، ونعرض لها من خلال بعض القضايا ، والعناصر .

وفي الصفحات التالية نحاول استيضاح هذه الموضوعات بشيء من التفصيل :

أولاً
المدخل « متعدد الأنساق » فى معالجة قضية « المدينة »

تعددت الرؤى واختلفت في تناول مسألة « المدينة » بصفة عامة . ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة أو الخصوصية في دراسة هذه المسألة ، وانما نجم عن طبيعة القضايا المتضمنة بها . فالمدينة دراسة « لنمط معيشي » يتميز بوجود نشاط اقتصادي رئيسي غير الزراعة (صناعة ـ تجارة ـ خدمات . . . الخ) ، وباستقرار العلاقات الثانوية بين أبنائه ، وبسيادة الانساق القيمية غير التقليدية ، وبزيادة الانفتاح على العالم الخارجي ، وبتركز مجالات الخدمة ، والادارة ، فضلا عن الاتصال ، والتفاعل المستمرين مع الانماط المعيشية الأخرى .

ويكشف هذا التعريف لمفهوم « المدينة » عن تعدد العناصر ، وتشابكها فضلا عن

افتراض تكاملها في اطار واحد ، فالمدينة في الاصل اطار فيزيقي يسكنه الانسان ، ولا يتمكن من الاقامة به ، والاستقرار دون ان يستند ذلك المكان الى قاعدة اقتصادية تضمن له المعيشة المادية المستقرة ، ولا يكون لذلك أي مضمون بغير وجود نسيج من العلاقات الأجتماعية تسمح بنشأة التفاعل في المجتمع .

ومن الطبيعى أن ينمو بين الانسان ، والبيئة (الجغرافية ، أو الإقتصادية) علاقة ـ أيا كان اتجاهها ، أو مضمونها ـ تنشأ من خلالها كافة الجهود ، والمحاولات لزيادة تأقلم الانسان مع بيئته ، وتكثيف سيطرته عليها واخضاعها لتحقيق اهدافه ، ويرجع بعض علماء « الايكولوجيا » Ecology المشكلات التى تواجه المجتمع الحضري الى تلك الحالة من فقدان التوازن بين عناصر البيئة ، وجهود الانسان ، الامر الذي ينتهى اما الى : سيطرة البيئة على كل مقدرات البشر (كما هو الحال في المجتمعات المتخلفة) ، أو هروب الانسان الى بيئة اخرى يحاول فيها ـ مع غيره ـ استغلال امكاناتها ، وطاقاتها (وهو ما وارد ايضا في مجتمعات العالم الثالث وما يميزها من ظاهرة هجرة العقول Brain Drain) .

وقد تباينت المدارس الفكرية وتفاوتت في تبنى مدخل معين تفسر من خلاله قضايا المدينة ومشكلاتها فمن مؤمن باتجاه جغرافي ، الى معتنق فكر اقتصادي . . ومن متبن مدخل اداري ـ ديموجرافي ، الى مساير لمنهج اجتماعي ـ ايكولوجي . . وهكذا تعددت الاتجاهات واختلفت ، وحتى نزيل بعض الخلط القائم فيها بينها نعرض فيما يلي ، لاهم ركائز كل اتجاه :

١ ـ الاتجاه الجغرافي :

لعل الاهتمام الجغرافي بدراسة المدينة هو أقدم الأتجاهات التى ظهرت في هذا الصدد اذ أنها ترجع الى جذور تاريخية شملت الفكر الجغرافي كله . والتركيز الأكبر لهذا الاتجاه يتبلور في الأعتماد على « العلاقات المكانية » Spatial Relations التي يتيحها « الموقع » Location المميز للمركز الحضري . وتلعب « الأرض » بطبيعة الحال الدور الفعال في تحليل عناصر هذا الإتجاه، فالاستخدامات التى يقترحها الانسان للأرض في المدينة هي المحددة لمدى كفاية انشطتها وفعاليتها ، وتبدو علاقة المكان بغيره من الأماكن محددا رئيسيا لفكرة العلاقات بين المدينة ، وغيرها من المدن .

وظهرت مجموعة من النظريات المتسقة مع هذا الأتجاه مثل [1] : « النظريات المتمركزة » Concentric و « القطاع » Sector« والنويات المتعددة » Multiple Nuclei و « التحليل المتدرج » Gradient Analysis وبصفة عامة ، فان هذا الاتجاه في دراسة المدينة يتضمن اساسا في نطاق الجغرافيا البشرية التى لا تكفى بالتعرف على بناء المدينة ومورفولوجيتها ، وانما تضيف الى ذلك دراسة أنشطتها ، ووظائفها .

٢ ـ الاتجاه الاقتصادي :

يمثل الجانب الاقتصادي محورا رئيسيا من المحاور التى يرتكز عليها فهم ما يدور بالمدينة ، فالتركيب الإقتصادي يعد مسئولا مسئولية حيوية عن تكوين المدينة وبنائها ، كما يشترك في ممارستها لوظائفها ، فضلا عما يسهم به من تحديد لحركة السكان بين أقاليم الدولة ، فحيث فرصة العمل الأرحب ، وكمية الأجر الازيد يتحرك السكان ، ومن ثم يعتمد العلماء على هذا الاتجاه كثيرا في تفسير تدفقات الهجرة التى لا تنقطع من الريف الى المدينة .

وتستهدف نماذج التحليل الاقتصادي في هذا المجال ، دراسة « الهيكل المكاني الحضري » Urban Spatial Structure أملا في تحقيق « الاستخدام الامثل » Optimal Use ، وتدعيم التوازن بين موارده المادية ، والبشرية [2] .

ويتساءل الاقتصاديون الحضريون عن الحلول المثلى للمشكلات الاقتصادية التى تظهر نتيجة تطبيق نماذج اقتصادية جاهزة ـ قاموا هم بصياغتها ـ وما تجره معها من مشكلات اخرى : اجتماعية ، وادارية ، ومالية . . ومن ثم تركز بحثهم أحيانا حول التكلفة الإجتماعية بالنمط الحضري [3] .

ويهتم الاتجاه الاقتصادي ـ فيما يهتم ـ بدراسة العلاقات الحضرية القائمة سواء كانت بين المدن بعضها البعض ، أو داخل المدينة الواحدة ، كما عالج قضية الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية التى تؤدي ـ رغم وجود ما يطلق عليه « بالتدفقات الحضرية » Urban Flows ـ الى تفاوت في أنصبه المدن من الموارد المادية والبشرية المتاحة .

٣ ـ الاتجاه الاداري ـ الديموجرافي :

ويدمج البعض بين هذين الاتجاهين ـ رغم امكانية الفصل بينها ـ وذلك لان « التقسيم الاداري » Adminstrative Division الذي يميز أية دولة يستهدف الاشراف على عدد من السكان . فهو دعامة أساسية تتمثل في خضوع المنطقة ـ حضرية كانت أو ريفية ـ للادارة المحلية وتكون محدودة بنطاق اداري تصطلح عليه الدولة .

والتقسيمات الادارية في كثير من الدول دائمة التغير ، والتبدل ويرجع ذلك الى ظروف اقتصادية ، او سياسية أو ادارية . ويتبع ذلك ـ بطبيعة الحال ـ تذبذب في اعداد السكان بين الزيادة ، والنقصان ، فضلا عن نشأة مراكز حضرية جديدة يمكن لها أن تستوعب أعداداً من السكان (اما تكون نازحة من مراكز حضرية أخرى ، أو مناطق ريفية) .

ولا يكشف الاتجاه الاداري ، أو المدخل الديموجرافي ـ أحدهما ، أو كلاهما ـ عن المفهوم الحقيقي للتحضر فالحدود الادارية المصطنعة ، وأعداد السكان ـ في كثرتهم أو قلتهم ـ قاصرة عن تفسير مضمون « التحضر » ، الذي هو في النهاية « أسلوب حياة » .

٤ ـ الاتجاه الاجتماعي ـ الايكولوجي :

ويؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تبنى القيم الاجتماعية والثقافية كموضوع يمكن أن نفسر من خلاله كل الظواهر التى تنمو بالمدينة . وقد اهتم « ماكس فيبر » Max Weber بدراسة أثر القيم على المجتمع الحضري وأشار الى أن العديد من المدن مثل : « القدس » ، و « مكة » ، و « المدينة » قد اكتسبت مكانتها بفضل القيم الروحية التى تلعب دورا هاما في تنظيم النشاط الاقتصادي ، والاجتماعي لمجتمع المدينة [٤] .

ويرتبط هذا الاتجاه تماما بالمدخل الايكولوجي لفهم ظواهر المدينة حيث يركز على دراسة التفاعل بين عناصر أربعة هي : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعي ، والتكنولوجيا . وتتوقف درجة التحضر بالمجتمع على طبيعة العلاقة بين عناصر هذا المركب الايكولوجي فهو يجمع بين متغيرات اجتماعية ، وبيئية ، واقتصادية ، وتكنولوجية .

ولما كان كل اتجاه بذاته يتسم بالقصور في تفسير ظواهر المدينة ، ومشكلاتها ، فان الاتجاه الذي يأخذ بتعدد هذه الانساق وتداخلها هو المدخل الصحيح ـ في نظرنا ـ لمناقشة مسائل المدينة ، وقضاياها .

ثانياً
الاطار الاجتماعى ـ الايكولوجى للمدينة العربية

تمثل المتغيرات الاجتماعية اهمية كبرى في نشؤ ظاهرة « الحضرية » Urbanism بعامة ، وفي عملية تكون المراكز الحضرية ونموها بخاصة ، ورغم ذلك فان هناك ندرة ملحوظة في تلك الدراسات والبحوث التى تتناول هذه المتغيرات ، اذا ما قيست بمثيلتها المتوافرة التى عالجت المتغيرات الأخرى غير الاجتماعية .

وتتجه مجموعة من العلماء المحدثين في علم الاجتماع الحضري [٥] ، الى تناول هذه العملية (أي نشأة المدن ونموها) من وجهة نظر مزدوجة ، فكما يرون « التحضر » Urbanization متمثلا في تمركز جغرافي للسكان ، والانشطة (غير الزراعية) في موقع ذي شكل وحجم معينين ، يجدونه ايضا واضحا في انتشار جغرافي لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة ، وكذا الهيئات والمؤسسات الحضرية القائمة .

فالمدينة ـ وفق منظور إجتماعى ـ هى شكل فيزيقى يسعى فى النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد . ويتكون « البناء الاجتماعي » Social structure بصفة عامة من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الإجتماعية التى تبرز من خلالها ادوار الافراد ، ووظائفهم ، وتمثل « الطبقة » Class و « التدرج الإجتماعي » Social Stratification ركيزتين اساسيتين في تحديد ذلك المصطلح ، ويتميز البناء الاجتماعي الحضري بخصائص ذاتية ، وسمات نوعية تميزه عن البناء الاجتماعى الكلي لعل أهمها : العلاقات غير الشخصية ، والأنماط الثقافية المتعددة ، والانفتاح على العالم الخارجي .

وقد لعبت التفسيرات السسيولوجية دورا هاما في رسم اطار الاتجاه الايكولوجي المتصل بقضية المدينة . ويمكننا مبدئيا تحديد مجال « الايكولوجيا البشرية » Human Ecology في هذا الصدد بأنه عبارة عن : « دراسة أنماط تحركات الانسان واستيطانهم في منطقة ما ، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية ، والثقافية » [٦] .

وقد برز أقطاب هذا الاتجاه من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية ، أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال : « دنكان » Duncan ، « شنور » Schnore ، « جيبز » Gibbs ، « مارتن » Martin وقد خرج الأولين منهم بما أصطلح عليه « المركب الايكولوجي »

(الذي سبقت الاشارة اليه) ، ورغم أنه بمكوناته الاربعة يمكن استخدامه في مجالات أخرى غير المجال الحضري ، فضلا عن أن هذه المكونات ذاتها تحتاج الى تحديد ، الا أن ذلك يعتبر إطارا مقبولا لتفسير ظواهر المدينة ومشكلاتها (من وجهة نظر هذا الاتجاه على الأقل) .

ورغم الاتساق العام بين نمط التحضر العالمي ، ومثيله في الدول العربية ، الا أن هناك خصوصيات معينة تميز « المدينة العربية » عن سواها على النطاق العالمي . ولعل مرد ذلك ما شهدته خلال العقود الثلاثة الاخيرة من هذا القرن ، من تغيرات جذرية أصابت الهيكل الديموجرافي فازادت عدد سكانه زيادة طبيعية نجمت عن ارتفاع معدلات المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات (فالدول العربية جميعا تقع في مرحلة الانتقال الديموجرافي De-mographic Transition) ثم اضافت الى ذلك زيادة أخرى غير طبيعية تمثلت في معدل صاف للهجرة يعد بمثابة اضافة لاعداد السكان الحالية تحققت من ارتفاع ملحوظ لاعداد الوافدين الى التجمعات العربية (والنفطية منها بخاصة ، والواقعة بمنطقة الخليج بالذات) اذا ما قورنت باعداد النازحين منها . ولم تتوزع موجات الهجرة هذه بين مناطق كل دولة بشكل متوازن ، بل انها اتجهت مباشرة الى المدن واختارتها للاقامة بها حيث فرصة العمل اكبر ، ومتوسط الأجر أزيد ، فضلا عن التسهيلات الحضرية الاخرى المتاحة بالمدن من تعليم وعلاج وترفيه وتثقيف .

ولم تحدث هذه الثورة الديموجرافية - اذا جاز التعبير - بمعزل عن تغيرات أخرى صاحبتها ، وارتبطت بها بل ان بعضها كان بمثابة السبب ، والبعض الآخر كان من قبيل النتيجة .

فالتغيرات الاقتصادية التى حدثت بالمجتمعات العربية عموما والنفطية منها خصوصا أدت الى إحلال الهياكل الاقتصادية الاكثر تعقيدا ، محل الاولى التى تتسم بالبساطة ، فبعد أن كانت الحرف البسيطة والصناعات الأولية (مثل : صناعة السكر ، والنسيج ، والزجاج ، والبلاط . . . الخ) هي المسيطرة والسائدة على صعيد المدن العربية تحول ذلك في مرحلة تالية (بدأت مع اوائل الستينيات من هذا القرن) الى طور « التصنيع » Industrialization المميزة مثلا للقاهرة ، وبغداد ، والدار البيضاء . كما أن الدول النفطية تسعى الآن الى استغلال عوائد النفط في تمويل حركة التصنيع ، وليس ادل على ذلك سوى ما تشهده الآن بعض مدن المملكة العربية السعودية ، والكويت .

والعلاقة بين التصنيع ، والتحضر علاقة جدلية اذ أن التفاعل بينهما وثيق ، والتأثير تبادلى حيث ينتقل السكان (سواء من داخل المجتمع ، أو من خارجه) الى المدن الصناعية فيقيمون بها ، ويستقرون .

أما التغيرات الاجتماعية فقد اقترنت بوجود هيكل ديموجرافي متحول ، وبناء اقتصادي متغير ، فعندما تسعى جماعات (ذات تركيب طبقى معين ، ومحدد بعناصر مثل : المهنة والدخل ، والتعليم) للهجرة من منطقة ريفية في دولة ما ، الى المدينة ، فانها بالقطع تتعرض لمؤثرات اجتماعية ـ ايكولوجية شديدة التعقيد ، والتركيب . فهى من جانب ، قد تبلور نسقها القيمي ـ وهو تقليدي بطبيعة الحال ـ وضرب بجذوره في تشكيل انماط السلوك والفعل الذي يتخذه الفرد حيال المواقف المختلفة ، ولكن هذه الجماعات تسعى ـ من جانب آخر ـ للتعامل مع نسق قيمي جديد ومغاير لما ألفته . ولا يجد افرادها انفسهم في « موقف اختيار » لاي القيم يتبنون ، وانما هم « مجبرون » ـ بشكل أو بآخر ـ للانصياع الى قوالب الانماط الحضرية التى يتعاملون معها . فقيمة « الوقت » Time value مثلا ضئيلة في المجتمعات العربية عموما ولكنها اكثر ضآلة ، وضعف في أنماطها الريفية والبدوية ، اذا ما قورنت بوجودها في الأنماط الحضرية ، وما يصدق على هذه القيمة ، ينسحب على انماط القيم الأخرى .

وتشهد المدن العربية ـ شأنها شأن بقية مدن العالم ـ تكوين فئات طبقية اجتماعية جديدة لم تكن قائمة من قبل في التركيب الطبقى السائد . ومن الطبيعي ان موجات الهجرة الريفية ـ الحضرية لم تكن مسئولة وحدها عن تكوين هذه الفئات (أو الشرائح) وانما أضيف الى ذلك عوامل عديدة مثل : التعليم ، وزيادة متوسط الدخل ، والحراك المهنى وما يؤدي اليه ذلك كله من حراك اجتماعي يصحبه ارتفاع لمستوى التطلعات الذي قد يتخذ شكلا حادا وصراعيا ، اذا لم يشبع اشباعا صحيا ، وسليما [٧] .

ويتعامل سكان الحضر ـ ايا كان مصدرهم ـ مع نمط ايكولوجى مغاير تماما من حيث البيئة الفيزيقية ، والاستخدامات المتنوعة لاراضيها . فلم تكن « لعُمان » مثلا منذ ثلاثين عاما ، نفس الاستخدامات الحالية لاراضيها ، كما ان اكتشاف النفط « بالكويت » ، و « مجتمعات الخليج » قد اضاف وظائف ايكولوجية لم تكن موجودة من قبل ، ناهيك عن التغير الجذري الذي أصاب مدن « المملكة السعودية » سواء الدينية منها

(مثل : مكة والمدينة) أو التجارية ـ الخدمية (مثل جده وهي الميناء الرئيسي) أو النفطية ـ الصناعية (مثل : الدمام ، والظهران) .

وما يهم التأكيد عليه هنا يتلخص في أن هذا التحول الايكولوجي لم يتم في فراغ وانما اصاب الانسان ايضا ، فهو السبب له ، كما ان نتائجه تعود اليه في ذات الوقت .

ثالثاً
أنماط الهياكل الادارية والتنظيمات القائمة بالمدن العربية

تتفاوت المجتمعات العربية من حيث هياكلها الاقتصادية ، وأبنيتها الاجتماعية ، وأطرها الثقافية ، ومن ثم تتباين فى نوعية المشكلات الناجمة عن هذه العناصر ، وتختلف من حيث سبل العلاج لمواجهتها . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى « التكوين الاجتماعى - الاقتصادى » المميز لكل مجتمع ، وإلى الأساليب المتبعة لصياغة هذا « التكوين » وفق أهداف المجتمع ، ومتطلباته .

وإذا قصدنا تحليل الأساليب التى إليها يلجأ أى مجتمع ، فاننا واجدوها متشابهة - تقريبا - ومتسقة إلى حد بعيد ، فما هو مستخدم فى إتخاذ قرار سياسى ، لا يخرج كثيراً عما هو قائم فى ترشيد اقتصادى ، وما هو مرتبط بوسائل ضبط اجتماعى متسق إلى حد كبير مع عناصر الاطار الثقافى السائد . فالمجتمع « إطار كلى ومتكامل » فما يحدث فى نمطه الحضرى مثلا ينطبق كثيراً على ما يقع فى نمطه الريفى ، أو البدوى . فرغم التفاوتات القائمة بين هذه الأنماط بعضها البعض ، إلا أن « الانسان » هنا هو المتغير الثابت ، وهو الذى يقترح الأساليب الموجهة لاستغلال كل نمط معيشى . وكل « مزية » ، أو « خطأ » يظهر بعد ذلك لا يرجع إلى الأسلوب ذاته ، بقدر ما يعود إلى مدى ملاءمته للمسألة التى إقترح لمعالجتها من ناحية ، وطريقة تطبيق الأسلوب وتوجيهه نحو قضايا كل نمط من ناحية أخرى .

ولعل المدن العربية هى خير نموذج مثالى يعكس التفاوت الواضح فى الهياكل الادارية القائمة بها ، ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين أنماط رئيسية أربعة : فمن نمط ثابت إلى آخر متغير ، ومن نمط ملائم (بنائياً ، ووظيفيا للمجتمع) إلى آخر مغترب عن ثقافة المجتمع ، وقيمه .

ونستوضح فيما يلى هذه الأنماط بشى من التفصيل .

١ - النمط الثابت (التقليدى) :

وينمو مثل هذا النمط فى ظل ظروف تقليدية عامة يمر بها المجتمع ، فهو يتأثر إلى حد كبير بحجم التطورات التى تصيب المجتمع (وتكون فى هذه الحالة ضئيلة نسبيا) ، ولعل ثباته لا يرجع إلى رسوخه ، وقوة دعائمه بقدر ما يعود إلى عدم قابليته للتغير وفق الظروف الجديدة . ويمكننا أن نحدد سمات هذا النمط على النحو التالى :

- تمثل العزلة المكانية أحدى السمات الرئيسية المميزة له ، وقد ترجع هذه العزلة إلى أسباب جغرافية تتصل بالموقع أو الظروف المناخية ، وقد ترتبط بجذور تاريخية مشخصة للمدينة ، وقد تتصل بأسباب عسكرية - استراتيجية .
- لعل ضعف الامكانات الاقتصادية المتاحة للمدينة يشكل مصدراً أساسيا لتكون هذا النمط ، وسمة مميزة له ، حيث أن ذلك يقلل الفرصة لتنمية المدينة ، ويمنعها من تحقيق الاتصال بين المناطق الأخرى .
- يتسم هذا النمط كذلك بتقليدية نسق القيم السائد ، وذلك افراز طبيعى لعزلة مكانية ، وضعف اقتصادى ومن الطبيعى أن يعوق نسق القيم التقليدية أية جهود تبذل لأخراج المجتمع الحضرى من عزلته ، وتخلفه .
- يساهم التقوقع ، وعدم الانفتاح على العالم الخارجى فى إكساب هذا النمط مزيداً من التقليدية ، ذلك أن ضعف وسائل الاتصال - ومن ثم عدم فعاليتها - يؤدى إلى عدم معرفة أنماط التغير الجارية ، ومن ثم إلى فقدان الرغبة فيه ، وعدم الحماس له ، الأمر الذى ينتهى بالركود والجمود .

وإذا ما حاولنا فحص هذه السمات ، ومحاولة تطبيقها على ما هو قائم بالمدن العربية لألفينا بعض الأمثلة والنماذج ، ولكنها لا تنسحب على كل المدن القائمة بدولة بذاتها ، وإنما قد نجد بعضها فقط مما ينتمى إلى مثل هذا النمط ، فليست كل المدن تمر بنفس الظروف حتى داخل الدولة الواحدة ، فهناك متغيرات : تاريخية ، وجغرافية ، وسياسية ، وجيوبوليتيكية[٨] ، واقتصادية ، واجتماعية - ثقافية تلعب أدواراً بارزة فى تكوين بعض المدن ونشأتها ، وتطورها فيؤدى ذلك أما : إلى إزدهارها ونموها ، أو إلى تخلفها وإنحسارها .

ولا شك أن الأساليب التى تمارس بالمدن - فى إدارتها ، وتنظيمها - تؤثر تأثيراً مباشراً فى مبلغ ما تصل إليه من ذلك النمو ، (أو التخلف) . فعندما يتخذ الشكل الادارى -

التنظيمى بالمدينة ، صورة المركزية مثلا فى كل الأنشطة والعلاقات ، فان نمو المدينة يصير بطيئاً ، وتطول فترته .

٢ - النمط المتغير (لملاحقة التطور) :

لعلنا نتفق مع « اريك لامبارد » Eric Lampard فى تحديده لأنماط التحضر التى مرت بالعالم ، وتتلخص فيما يلى[٩] :

- التحضر البدائى Premordial Urbanization وتظهر فيه بعض محاولات لتكيف الفرد مع البيئتين : الفيزيقية ، والاجتماعية .
- التحضر المميز Definitive Urbanization ويبدأ فى هذا النمط ظهور بعض وظائف محددة - بدرجة ما - للمدن .
- التحضر الكلاسيكى Classic Urbanization وتنبثق فيه قيود عديدة حول نمو السكان ، ونشأة المدن .
- التحضر الصناعى Industrial Urbanization وهو الشكل المعاصر للتحضر ويتميز بالتقدم التكنولوجى ، وتركز السكان بالمدن ، واتساع المراكز الحضرية عموماً ، فضلا عن ظهور قيم حضرية مميزة .

ويتجاوز النمط المتغير للمدينة العربية - أو غيرها - الأشكال الثلاثة الأولى (وفق تصور « لامبارد ») كى يتسق مع الشكل الأخير (الصناعى) ، فهو نمط يحاول الخروج من الثبات ، والجمود الذين ميزا النمط السابق وذلك عن طريق الانخراط فى النموذج الصناعى الذى لا يغير الأنماط المادية للمجتمع فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك إلى تغيير الانساق القيمية لأفراد المجتمع أيضا لمسايرة خصائص هذا النموذج وسماته .

ولعل القاهرة ، والاسكندرية ، وبغداد ، والدار البيضاء ، والجزائر ، وعمان ، ودمشق هى بعض الأمثلة لمدن عربية تحولت خلال النصف الأول من هذا القرن من النمط الثابت إلى النمط المتغير .

وحتى يحدث هذا التحول ينبغى أن تعدل الهياكل الادارية - التنظيمية القائمة ، أو تبتكر هياكل جديدة وذلك لمسايرة التغير الجذرى الذى حدث بفعل دخول النمط الصناعى إلى المجتمع بعامة ، وإلى المدن بخاصة .

٣ - النمط الملائم (لبنية المجتمع ، ووظائفه) :

يكتسب النموذج أهميته ، ويحقق فعاليته من مدى ملاءمته لظروف المجتمع - أو القطاع - الذى يرجى تنميته ، وتتبلور ملاءمة نمط الهيكل الادارى والتنظيمى للمدينة

العربية من خلال متغير حيوى وهو « السكان » فهو يعد بمثابة العنصر الفاعل والمؤثر فى بناء المدينة ، وتطورها . وحتى نتعرف على هذا المتغير بوضوح نشير إلى أوضاع أربع وعشرين مدينة عربية من خلال البيان التالى الذى يوضح أحجام السكان بها ، ونسبة سكانها إلى الحضر ، وإلى إجمالى الدولة فى عام ١٩٧٠ م[١٠] .

م	المدينة	عدد السكان (بالآلاف)	النسبة لاجمالى سكان الحضر ٪	النسبة لمجموع سكان الدولة ٪
١	القاهرة	٤٩,٦	٣٤,٤	١٥,٠
٢	الاسكندرية	٢٠,٠	١٤,٢	٦,٠
٣	الجزائر	١٢,٠	٣٢,٥	٨,٢
٤	نواكشوط	٠,٥	١,٦	٠,٤
٥	الدار البيضاء	١٥,٦	٢٨,٣	١٠,٠
٦	الرباط	٥,٣	٩,٦	٣,٤
٧	مقديشيو	٢,٣	٤٦,٠	٨,٢
٨	الخرطوم	٢,٦	٢٠,٠	١,٦
٩	أم درمان	٢,٥	١٩,٠	١,٥
١٠	تونس	٦,٤	٣٠,٤	١٣,٠
١١	المنامة	٠,٨	٤٠,٠	٣٢,٠
١٢	بغداد	٢٣,١	٤٧,٧	٢٥,٣
١٣	البصرة	٤,٣	١٠,٧	٤,٧
١٤	عمان	٥,٠	٥٤,٤	٢٠,٨
١٥	الكويت (مركز المدينة)	٢,١	٣٥,٠	٢٤,٧
١٦	حولى	٤,١	٦٠,٢	٤٨,٣
١٧	بيروت	٩,٣	٧١,٥	٣٢,٠
١٨	الرياض	٢,٩	١٥,٢	٣,٩
١٩	جدة	٢,٦	١٣,٦	٣,٥
٢٠	دمشق	٩,٢	٤٠,٠	١٥,٠
٢١	حلب	٦,٣	٢٧,٣	١٠,٣
٢٢	أبو ظبى	٠,٥	٧٠,٠	٥,٠
٢٣	صنعاء	١,٢	٤٠,٠	٢٤,٠
٢٤	عدن	٢,٥	٨٣,٣	٢٥,٠

ويمكن أن نخرج من البيان السابق بعدد من الاستنتاجات نجملها على النحو التالى :

- أن المدن الخمس الكبرى التى يكشف عنها هذا البيان - من حيث السكان - هى على الترتيب : القاهرة ، بغداد ، الاسكندرية ، الدار البيضاء ، الجزائر - وهى كلها - مع غيرها - لا يقل عدد السكان بكل منها عن مائة ألف نسمة (وذلك باستثناء مدينتى : المنامة ، وأبو ظبى رغم أن كلا منهما عاصمة لدولتها ، وأكبر مدينة بها) .

- أن هناك بعض المدن تمثل أهمية كبرى بالنسبة للنمط الحضرى للدولة ككل (ويتحدد ذلك اعتماداً على معيار نسبة سكان المدينة إلى سكان الحضر بعامة) ومن ذلك نذكر : عدن (٨٣,٣ ٪) ، بيروت (٧١,٥) ، أبو ظبى (٧٠,٠) ، حولى (بالكويت ٦٠,٢) ، عمان (٥٤,٤) ، بغداد (٤٧,٧) ، مقديشيو (٤٦,٠) ، المنامة (٤٠,٠) (وتتساوى معها دمشق ، وصنعاء) ، ثم ترد الكويت (٣٥,٠) ، والقاهرة (٣٤,٤) .

الا أنه ليس بلازم أن تتسق هذه النسبة مع نسبة سكان المدينة إلى الدولة ككل ، فبينما احتلت « عدن » المركز الأول فى النسبة السابقة ، لم تزد نسبة سكانها لمجموع سكان الدولة عن ٢٥ ٪ ، فى ذات الوقت الذى شكلت فيه الخرطوم نسبة ٢٠ ٪ إلى سكان الحضر فى حين لم تتجاوز نسبتها إلى سكان الدولة ١,٦ ٪ .

- أن معدلات النمو المتزايدة التى تشهدها معظم المدن العربية ، قد كشفت عن مزيد من المشكلات التى لم تعد قاصرة على المجال الديموجرافى وحده ، وإنما تجاوزته إلى التأثير فى الهياكل الاقتصادية ، والأبنية الاجتماعية ، والأطر الثقافية . . ومن ثم لزم إعادة النظر فى الهياكل الادارية - التنظيمية القائمة بكل المدن العربية ، فقد دلت كثير من الدراسات أنه بافتراض كفاية العناصر السابقة واتاحتها ، فان فاعليتها تكون محدودة للغاية اذا لم تساندها أطر فعالة ومجدية للادارة والتنظيم داخل كل مدينة من ناحية ، وبين المدن بعضها البعض داخل الدولة من ناحية أخرى ، فضلا عن ضرورة قيام تكامل - ولا نقول تشابه - بين الهياكل الادارية ، والتنظيمية فى المدن العربية بعضها البعض .

٤ - النمط المغترب (عن ثقافة المجتمع) :

تسير بعض المجتمعات وفق نماذج غريبة عنها تكون قد استجلبتها من مجتمعات أخرى

مختلفة فى أنساقها الاجتماعية ، وأبنيتها الاقتصادية ، ونظمها السياسية . ويكون النموذج - آنذاك - افرازاً طبيعياً لهذه العناصر والمكونات ، فان حقق نجاحا فى المجتمع الذى أنبثق فيه فمرد ذلك أنه كان صادقا فى التعبير عن الخصائص الذاتية للمجتمع ، وإن فشل فى ذلك فلا بد أنه لم يفلح فى تحقيق هذا الهدف . ولكن الذى يحدث بالنسبة لبعض المجتمعات أن ذلك النجاح قد يغريها على الاستعانة بذات النموذج متصورة أنه لا بد محقق ذات النجاح ، متناسية أن النموذج فى ذاته لا يعنى أى شى على الاطلاق فهو أصم لا حياة له ولا جدوى ، وإنما العبرة فى مدى ملاءمته لانساق المجتمع (أولا) ، ثم (ثانيا) فى مدى كفاية تطبيقه من أجل تحقيق أهداف مجتمعية واضحة .

أن النقل عن المجتمعات ، والاستعانة بما توصلت إليه الحضارة البشرية أمر لا مفر منه - بل هو لازم وضرورى - ولكن تطوير النماذج التنموية المنقولة ، وتطويعها إلى ما يلائم البيئة التى ستنقل إليها ، مسألة حيوية لسلامة هذه النماذج ، واستقرارها ، ونموها من جانب ، ولتحقيق التطور اللازم للمجتمعات من جانب آخر .[١١] .

وظاهرة « النمط المغترب » متفشية فى المدينة العربية - قدر تفشيها أصلا فى المجتمعات العربية ككل - ولعل أصدق دليل على وجودها هو انبثاق ظاهرة أخرى تؤكدها الا وهى « الازدواجية الحضرية »[١٢] ، ففى كل مدينة عربية تقريباً نلحظ أنماطا متناقضة يمكن بسهولة تصنيفها إلى مجموعتين : الأولى تقليدية راسخة ، والثانية حديثة متجددة وذلك ينطبق على كل المجالات ، والأنشطة ابتداءا بالسوق (وما به من سلع) ، والعمل ، والمسكن ، ومرورا بنسق القيم وأنماط الفكر ، والسلوك ، وانتهاءا بالعلاقات القائمة بين المدينة وغيرها من المدن . ومن الطبيعى أن النمط المغترب يبدأ بعناصر المجموعة الثانية ليمتد بعد ذلك ويمسخ عناصر المجموعة الأولى ، ويشوهها .

رابعا
الأساليب الادارية والتنظيمية السائدة فى المدن العربية

لم تكن الأنماط السابقة سوى اطار كلى شامل يحدد الهياكل الادارية والتنظيمية العامة القائمة بالمدن العربية ، الأمر الذى يستوجب معه الاشارة إلى بعض الأساليب المتبعة فى ادارة هذه الهياكل ، ورغم أن هناك أساليب عامة مطبقة فى المجتمعات العربية بعامة ، وفى أنماطها الحضرية بخاصة ، إلا أن ما وصفناه سابقا « بالخصوصية » المميزة للمدينة العربية ، تجعلنا

نبحث عن الكيفية التى تطبق بها هذه الأساليب ، ونستقصى عن الفعالية التى تتركها فى تسيير أنشطة المدينة .

ويمكننا أن نميز هنا بين أشكال ثلاثة من هذه الأساليب ، الأول يتعلق « بالمكان » الذى تمارس فيه ونفرق - فى هذا المجال - بين المركزية ، واللامركزية ، بينما يرتبط الشكل الثانى « بالانسان » الذى يديرهذه الأساليب ويطبقها ، ونقارن فى ذلك بين البيروقراطية ، والمشاركة . أما الأخير فيتصل بمجموعة من الأساليب التوفيقية التى تجمع بين أكثر من شكل .

وفيما يلى نستوضح هذه الأشكال من الأساليب بشى من التفصيل :

١ - المركزية ، واللامركزية :

يشير هذان المصطلحان إلى زيادة (أو نقص) سيطرة المدينة أو مكانها المركزى ، على مجال « أقليم المدينة الكبرى » Metropolitan Area وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة لهذا الاقليم . فبينمايشير « التركيز » Concentration.الى عنصر السكان ، ترتبط « المركزية » Centralization بمواقع الأنشطة عموماً (تجارة ، وصناعة ، وخدمات) وبالتحديد فى المراحل التى تنمو فيها المدينة وتتسع لتنتقل المصانع ، والمتاجر ، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة .

ويجمع هذا الشكل من الأساليب بين عمليات عدة ، فهو عملية ايكولوجية ، وجغرافية ، وادارية - تنظيمية فى ذات الوقت ، وقد أتاح هذا التركيب ، والتعقيد الفرصة لظهور عديد من المشكلات المركبة ، أيضا ، والتى تنتمى إلى ذات العناصر التى شكلتها ، ومن ثم تحتاج حلولها إلى قدر كبير من التصور الشامل ، وسلامة الرؤية .

وتعانى المدن العربية عموما من ظاهرة المركزية سواء كاطار واقعى موجود ، أو كأسلوب ادارى - تنظيمى متبع لتدبير أنشطة المدينة . فالتركيب الايكولوجى للمدينة يتيح نمو مثل هذه الظاهرة فهناك ما يمكن تسميته « بقوى الطرد المركزية » Centrifugal Forcesوهى تدفع بالنمو والوظائف من المنطقة الوسطى فى المدينة إلى الأطراف ، فى ذات الوقت الذى تظهر فيه « قوى الجذب المركزية » Centripetal Forcesالتى تجتذب النمو ، والأنشطة إلى المنطقة الوسطى من المدينة[١٣] .

وتكفينا حالة « القاهرة » للتدليل على حدة ظاهرة المركزية ، وسيطرتها على كافة الأنشطة بالدولة ككل ، وليس فى حدود المناطق المحيطة بها فقط - ففضلا عن كونها عاصمة الدولة ، هى مركز الحكم والادارة وبها الهيئات والوزارات ، وتتكدس فيها الأنشطة التجارية والخدمية ، وهى مركز المواصلات الرئيسى ، وفوق ذلك تضم حوالى ١٨ ٪ من سكان الدولة (وفق تعداد عام ١٩٧٦) يضاف الى ذلك موجات هجرة متزايدة ومتلاحقة تفد إلى القاهرة بشكل لا ينقطع ، وتسهم كل هذه العوامل فى زيادة مركزية المدينة .

٢ - البيروقراطية ، والمشاركة :

من البديهيات المسلم بهافى علم الادارة أنه كلما ازدادت الاجراءات الادارية المتبعة فى العملية الانتاجية (أو الخدمية) عن الحد المطلوب ، انخفضت معدلات الانتاجية ، وتضاءل الانجاز ، ويستوى فى ذلك مستوى الوحدة الانتاجية (المصنع مثلا) مع المجتمع المحلى المحدود ، ويتشابه النطاق الاقليمى ، مع المستوى القومى للدولة ككل . وتأتى البيروقراطية Bureaucracy مجسدة لكل المشكلات الادارية ، ولا نعنى بها فقط المعنى الحرفى للمصطلح (أى الروتين الحكومى المغالى فيه) وإنما نقصد بها أيضا تركز السلطة فى أيدى جماعات من الموظفين الاداريين مع انعكاسات هذه القضية بكل معانيها ، ومضامينها على المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ـ الثقافية ، والنفسية .

وتبرز البيروقراطية بشكل أوضح فى النطاق الحضرى - حيث تكمن مقومات وجودها - فالصناعة قائمة بكل عناصرها ، وتشريعاتها ، ومشكلاتها ، كما أن الخدمات متوافرة ، ومتشابكة ، ومعقدة بشكل يسهل ظهور المشكلات الادارية ، ويفرض بالتالى ضرورة البحث عن علاجات لها .

ولا حل لمشكلات البيروقراطية سوى بمزيد من المشاركة الايجابية فى مواجهة القضايا التى تتعرض لها المدينة ، ولا تتحقق هذه المشاركة دون تعديل الهيكل الادارى - التنظيمى القائم . فهو يعانى بالقطع من خلل فى بنائه ، ووظيفته ، ويرتد ذلك على التعقيدات التى يفرضها - هذا الهيكل - على العمليات الانتاجية والخدمية .

وتعد « المدينة العربية » مجالا خصبا لتفشى أمراض البيروقراطية ، وتتعاظم مشكلاتها وتتعقد كلما امتدت المدينة بجذورها إلى تاريخ عريق . فالقاهرة ، وبغداد ، ودمشق تمثل

أوضح النماذج فى هذا المجال . فالبيروقراطية « ظاهرة حضارية مركبة » تحكى كل تاريخ الدولة وحضارتها ، كما تعكس كل تصوراتها ، وخططها لمواجهة مشكلاتها التى تتجاوز النطاق الادارى الى المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية .

٣ - أساليب توفيقية :

هناك مجموعة أخرى من الأساليب الادارية والتنظيمية السائدة فى المدن العربية ، وهى خاصة بكل مجتمع على حدة (وقد يشترك أكثر من مجتمع فى إتباعها) . ورغم أنها أحيانا تعمل على « التوفيق » بين عدة أساليب والدمج فيما بينها ، إلا أنها تستند بصفة عامة إلى مجموعة من الأسس ، أو الركائز التى تعد بمثابة إطار عام لها ، ويمكن أن نذكر أهم هذه الأسس فيما يلى :

- عدد السكان ، والكثافة السكانية : وهما مقياسان لم تثبت صحتهما تماما فى إقتراح أساليب ادارية مناسبة اعتمادا عليهما وحدهما ، بل ينبغى النظر إليهما على أنهما مؤشران لنوعية معينة من المشكلات تحتاج إلى تصور خاص تجاهها .

- التقسيم الادارى ، والمقياس الضريبى : واعتمادا عليهما تلجأ الدولة إلى اقتراح تنظيمات وهياكل ادارية تتسق مع جهاز الحكم المحلى الذى تلقى على عاتقه مهمة مواجهة المشكلات المحلية ، ويكلف بجباية الضرائب ، واقتراح السبل لذلك .

- درجة التحضر : ولا نعنى به المقياس الكمى الذى ينسب فيه سكان المدينة إلى اجمالى سكان الدولة ، وإنما نقصد به أسلوب الحياة Way of Life الذى تتميز به المدينة ، وتختلف عن المدن الأخرى (وذلك بغض النظر عن عدد سكانها) .

- الوظيفة الاجتماعية : ولا يكتفى هذا المعيار أيضا بنسبة العاملين فى قطاع الصناعة ، وأعمال التجارة والمال ، والخدمات والمهن الحرة (لا تقل النسبة عن ٨٠ ٪ من سكان المدينة) ، وإنما ترصد أيضا صور الانفاق ، وإنماط الاستهلاك ، واتجاهات الأفراد نحو بعض القيم التقليدية ، ومدى انحرافهم عنها ، ودراسة أنماط القيم الجديدة التى اتجهوا اليها . . . الخ .

خامسا

المشكلات الاجتماعية - الايكولوجية المعوقة للتكامل المدينى العربى

لا تخرج مشكلات التحضر بالبلدان العربية كثيراً عن مثيلتها بمجتمعات العالم الثالث ، بل أننا قد لا نتجاوز الواقع إذا زعمنا بأن عديداً من العناصر المكونة لتلك المشكلات تكاد تكون واحدة فى كليهما . ذلك أن « التكوين الاجتماعى - الاقتصادى » المتشابه - وليس المتماثل (حيث لا وجود له) - يعزز ظواهر متشابهة إلى حد كبير . فانخفاض متوسط الدخل ، والبطالة (باشكالها المتنوعة) ، والهجرة الريفية - الحضرية ، وتقليدية نسق القيم ، وعدم ملاءمة الأساليب الادارية . . الخ هى مجرد أمثلة ، ونماذج لما تعانى منه المدن على صعيد المجتمعات المتخلفة بعامة .

ولكننا لن نخوض هنا فى تفصيلات هذه « المجموعة المنوعة » من المشكلات التى تمتد فتشمل القضايا الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية - الثقافية للمجتمع ككل بعامة ، ونمطه الحضرى - المتجسد فى المدينة - بخاصة ، وانما سنركز على المسائل الاجتماعية - الايكولوجية (وهى مسعانا من هذه الدراسة) التى تعد معوقا رئيسيا لاحداث تكامل حقيقى - وليس شكليا - بين المدن العربية . ومن هذه المشكلات سنعرض لمسألة البناء الاجتماعى الحضرى وما يفرزه من انساق قيمية تتباين من مجتمع لآخر ، ثم نناقش قضية الهجرة الريفية - الحضرية وما يرتبط بها من خلل اجتماعى - ايكولوجى يصيب كثيراً من المدن ، ونتناول أخيرا ظاهرة « المدن الرئيسية » فى بعض الدول العربية ، وظاهرة « المدينة - الدولة » القائمة فى مجتمعات أخرى ، وما تسفر عنه كل من مشكلات . وفيما يلى نتعرض لهذه النماذج الثلاثة من المشكلات ، بشى من الافاضة :

١ - البناء الاجتماعى الحضرى ، وتباين أنساق القيم :

اذا كان جوهر « البناء الاجتماعى » يتبلور عموما فى مجموعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الجماعات المستقرة فى مكان ما ، فانه يمكن رؤية هذا البناء من خلال دراسة التركيب الاجتماعى للمجتمع من حيث : الحجم ، والتوزيع السكانى ، والكثافة فضلا عن النظام الطبقى الذى يميزه ، ونشأة المدن والبحث فى عوامل تكونها ، والقوى المؤثرة فيها ، وأسباب ازدهارها . . . الخ[١٤] .

ويزيده البعض الآخر تحديداً عندما يضيف إلى ذلك ضرورة التعرض لدراسة أدوار الأفراد ، ووظائفهم ، وما يؤدى إليه ذلك من تكون شبكة للعلاقات الاجتماعية بينهم . وكل هذه المتغيرات تتناول فى ضوء الانساق الاجتماعية المختلفة ، وما تتفرع إليه من نظم[١٥] .

وتعانى كل الدول المتخلفة من خلل فى ذلك البناء (بشكل ما) ولا يتضح هذا الخلل فى البناء الاجتماعى ذاته وبين عناصره فحسب ، وإنما أيضا بينه ككل من ناحية ، وبين بقية الجوانب الاجتماعية الأخرى (اقتصادية كانت ، أو سياسية) من ناحية أخرى . وأبرز ما تعانى منه هذه الدول - من حيث ذلك الجانب - يتمثل فى الخلل الذى يصيب النظام الطبقى بها ، ففى كل مجتمع منها يمكن أن نميز بسهولة ، ووضوح بين طبقتين متباينتين : أقلية ضئيلة (قد لا تزيد عن ٥ ٪ من السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة فى المجتمع ، ومسيطرة بالتالى ومستغلة لبقية أفراده . وأغلبية ساحقة (هى بقية النسبة) متدنية فى مستواها المعيشى ، ولا يحقق معظمها الحد الضرورى من المعيشة الآدمية ، وبخاصة من حيث : الغذاء ، والملبس ، والمسكن (فضلا عن العلاج ، والتعليم بطبيعة الحال) .

والعلاقة القائمة بين هاتين الطبقتين تفصح - ولا شك - عن نفسها من خلال الهوة العميقة التى تفصلها ، فالحوار الدائر بينهما واضح ، ومحدد فهو يرى فى ضوء سيطرة واستغلال من طبقة ، وقهر وتبعية من أخرى[١٦] .

وتعد المدينة عموما (والعربية خصوصا) نموذجا مثاليا يصور بصدق الأوضاع الطبقية السائدة حيث تتعايش الطبقات فى مجتمع واحد فالأقلية المتميزة المسيطرة تظهر فى شكل أصحاب رؤوس الأعمال المكونين لقطاعى الصناعة ، والتجارة والمال والمسيطرين عليه فضلا عن أصحاب الملكيات الزراعية الذين يقطنون المدينة (أو ما يطلق عليهم : « الملاك المتغيبون » Absentees) وكثيراً ما تجمع هذه الفئة بين مصادر ثروة فى المدينة ، وملكيات مترامية فى القرية ، ومن ثم يتمكنون من السيطرة على كل مجالات الحياة بالمجتمع (ريفه ، وحضره) .

أما نسق القيم فيصير - وفق هذه الظروف - متخلفا عن استيعاب الأفكار ، أو المبتكرات وبخاصة التكنولوجية منها . ولا نقصد « بالاستيعاب » هنا مجرد « الاستخدام » (فهذه أدنى درجات الاستيعاب) وإنما نعنى به الادراك الحقيقى لضرورة

استخدام التقنيات الحديثة فى حياتنا ، ثم اختيار الملائم منها لحل مشكلاتنا ، ومحاولة ابتكار أساليب محلية تجعلنا نتخلص شيئا فشيئا من تلك الاعتمادية الكاملة على التكنولوجيا المستوردة . ويتدخل التركيب الطبقى ثانية هنا فى تكريس القيم المتخلفة ، فيسعى أبناء طبقة الأقلية المسيطرة للحفاظ على الانساق القيمية التقليدية المتخلفة كما هى (أن لم يزدوا من تخلفها) ، ويساندهم فى ذلك ويؤازرهم نسبة أمية عالية (تصل فى المجتمعات العربية عموما إلى نحو ٨٠ ٪ من اجمالى السكان) يتسم بهم أبناء طبقة الأغلبية . فضلا عن انخفاض ذريع فى مستويات معيشتهم ، وعدم الرغبة ، وعدم القدرة - فى آن واحد - على المشاركة فى أى نشاط جماعى ، فهم يعلمون تماما أنه لا عائد يخصهم نتيجة هذه المشاركة .

وفى ضوء ذلك يتضح بجلاء أن التكامل بين المدن داخل الدولة الواحدة أمر مفقود تماما ، فما بالنا بالبحث عن امكانيات ذلك التكامل بين المدن العربية بعضها البعض !

٢ - الهجرة من الريف إلى المدينة :

احتل موضوع « الهجرة الريفية - الحضرية » اهتماما بارزا على مختلف المستويات فقد أجريت بشأنه دراسات عديدة وبحوث ، وعقدت بخصوصه ندوات كثيرة ومؤتمرات شملت النطاق القومى (الوطنى) وتجاوزته إلى الاطار العربى الشامل ، واخترقته أيضا إلى المستوى العالمى .(١٧)

ونقصد بهذا النمط من الهجرة إنتقال الأفراد بشكل طوعى - اختيارى - من ريف دولة إلى حضرها بهدف الاقامة الاقامة الدائمة والعمل فى الموقع الجديد وذلك لتحقيق مستوى معيشى أفضل .

ولا تصير ظاهرة الهجرة ذات مضمون واقعى أن لم تستند إلى مجموعتين من العوامل : الأولى « عوامل دفع » Push Factorsوالأخرى « عوامل جذب » Pull Factorsوالمهاجر يوازن بين تأثير هاتين المجموعتين ، والمفترض نظريا أنه طالما أتخذ ذلك المهاجر قراراً بالهجرة فان ذلك يعنى أن عوامل الدفع قد مارست تأثيرها بحيث لم يجد الفرد ما يربطه بمجتمع ، فى ذات الوقت الذى فعلت فيه عوامل الجذب فعلها فشدت الفرد إلى المدينة حيث وجد المغريات عديدة وأهمها : فرصة العمل المتاحة ذات الأجر النسبى المرتفع .

وقد قام كثير من العلماء باجراء عديد من الدراسات السسيواقتصادية (أى التى تتكامل

فيها الجوانب الاجتماعية مع الاقتصادية وتتوحد) لتقدير معدل الهجرة بين المناطق بعضها البعض سواء بين الحضرية ومثيلاتها ، أو بين الريفية وشبيهاتها ، أو بين الريفية والحضرية (وهو ما يهمنا فى هذا المجال) .

وبين معدل الهجرة الريفية - الحضرية ، ودرجة التحضر علاقة وثيقة حيث تزيد الهجرة من اجمالى سكان الحضر ، الأمر الذى ينعكس مباشرة على العلاقة بين نسبة سكان المنطقة الحضرية ، ونسبة سكان المجتمع ككل (حيث يستفاد من هذا التناسب فى حساب درجة التحضر) .

واذا حاولنا أن نعرض لدراسة حالة عن مجتمع يعانى من حدة هذه الظاهرة وتؤثر فى مدنه ، وقراه فى ذات الوقت ، لما وجدنا خيرا من مصر فمسألة التضخم الحضرى ، والتدهور الريفى ترجع بالدرجة الأولى لهذه الظاهرة . ويكفى أن نذكر أن : القاهرة ، والاسكندرية (المدينتان الكبريان) كانتا تستوعبان حوالى ٥ , ٩ ٪ من اجمالى السكان فى عام ١٨٩٧ ، ثم بلغ نصيبهما حوالى ١ , ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ ، إلى أن مثلا حوالى ٢٦ ٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٧٦[١٨] (اى تضاعف سكانها حوالى ثلاث مرات خلال ثمانين سنة تقريبا) .

ويرتب « اسحق القطب » العوامل التى تدفع بالأفراد للهجرة من الريف إلى المدن - على مستوى الدول العربية ككل - كما يلى :[١٩]

- عوامل اقتصادية : ولها الأولوية المطلقة حيث يتسم النشاط الزراعى بالتدهور الشديد ، الأمر الذى يدفع بالفرد بحثا عن مجال عمل آخر .

- عوامل ديمغرافية : وتتمثل فى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد ، والوفيات) بالريف ، فيصير مكتظاً بسكانه .

- عوامل اجتماعية : وترتبط بعناصر البناء الاجتماعى القائم فى كل من القرية ، والمدينة والذى يعد مرة عامل طرد ، ومرة أخرى عامل جذب .

- عوامل أخرى : ويقصد بها عمليات الهجرة (أو التهجير) التى تتم فى ظروف غير عادية كالكوارث الطبيعية (الزلازل ، والبراكين ، والفيضانات) أو المشروعات الكبرى (كالسد العالى بمصر وما صاحبه من اغراق لبلاد النوبة القديمة وتهجير أهلها) ، أو الظروف السياسية والعسكرية (مثل هجرة الفلسطينيين الى دول العالم وبخاصة

العربية ، وهجرة المصريين من مدن القناة بعد حرب عام ١٩٦٧) .

٣ - « **المدينة الرئيسية** » (Primate - City) (والمدينة الدولة City State (فى دول أخرى)

يذهب (جيرالد بريز) G. Breese إلى القول بأن المدينة الرئيسية هى تلك التى تتخذ موقفا يميزها عن بقية المدن ، ويبدو ذلك فى ضوء تحليل عملية التحضر الجارية[٢٠] . وتتميز هذا « المدينة » بمجموعة من المقومات التى تجعل منها « رئيسية » بالنسبة لغيرها ومن هذه المقومات نذكر : السكان ، والقاعدة الاقتصادية Economic Base المميزة للنشاط السائد ، والبناء الايكولوجى القائم ، والانفتاح على العالم الخارجى (بوسائل الاتصال المختلفة) وتنوع عناصر البناء الاجتماعى ، والتركيب الطبقى المميزين للمدينة .

ولهذه الظاهرة آثار جانبية سيئة اذ أن السيطرة التى تمارسها هذه المدن على الدولة بعامة ، ونمطها الحضرى بخاصة تمتص معظم الاستثمارات القومية ، وتستأثر بنصيب الأسد من الأنشطة والخدمات ، وتترك بقية المدن ترزح فى تخلفها .

والدول العربية متخمة بمدن من هذا النمط ، ويكفى أن نذكر أن عدد المدن « المائة ألفية » قد بلغت فى الدول العربية (٥٩) مدينة وذلك حتى عام ١٩٧٠ (والمقياس الذى يحدد عدد السكان بمائة ألف نسمة على الأقل ، هو أحد المقاييس الكمية التى تستخدم فى تحديد المدينة الرئيسية) وتشهد معدلات النمو المتزايدة للسكان ارتفاع هذا العدد خلال عقد السبعينيات .

أما « المدينة الدولة » فهى ظاهرة أخرى تعنى أن الدولة ككل يمكن رؤيتها من خلال مدينة واحدة هى فى الغالب العاصمة ، والميناء الرئيسى ، ومركز التجارة الأساسى ، وفيها الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة ، ومعظم المؤسسات التعليمية والصحية ، وهى مقر الحكم ، ومركز التجمع السكانى المتميز (لا يقل ما تضمه من السكان عن نحو ٨٠ ٪) . وتتجلى نماذج هذه الظاهرة فى المدن العربية من مجرد تحليل عابر لأوضاع كل من : الكويت ، والدوحة ، والمنامة ، وأبو ظبى ، ومسقط (أى جزء كبير من منطقة الخليج العربى) .

ولا شك أنه سواء كانت المدينة (رئيسية) ، أو تمثل الدولة ككل فان مشكلاتها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والايكولوجية ، والادارية تقف حجر عثرة أمام امكانية قيام أية جهود لاحداث تكامل بنائى ، ووظيفى فيما بينها .

سادسا

نحو ملامح لاستراتيجية مقترحة تجاه التكامل الادارى والتنظيمى بين المدن العربية

قد يجوز لنا - بعد عرض العناصر الرئيسية السابقة - أن نتصور اطارا عاما يتضمن الملامح الأولية للاستراتيجية التى ينبغى أن تقترح لعلاج مسألة التكامل الادارى والتنظيمى بين المدن العربية .

وبادىء ذى بدء نود أن نشير إلى أن الملامح التالية لا تزيد عن كونها وجهة نظر شخصية لمشكلات المدينة العربية ، كما أنها لا تعكس استراتيجية كاملة أو شاملة تتناول كل الأبعاد التى تتحرك فيها المدينة العربية ، وإنما هى قاصرة على نقطة بذاتها ، ألا وهى الجوانب الاجتماعية والايكولوجية (وهى موضوع اهتمام هذه الدراسة) .

بناء على هذا التوضيح نبدأ مباشرة فى عرض ملامح الاستراتيجية المقترحة ، ونحن فى ذلك محتاجون للاشارة الى قضيتين ، وأربعة عناصر (أو مكونات) . أما القضيتان فيتمثلان فى : العلاقة بين الريف والمدن بالدولة ، والتكامل بين السكان والموارد . بينما تتحدد العناصر فى : ضرورة التكامل المبدئى بين مدن الدولة الواحدة ، وعلاج مشكلة السكان بالتكامل بين المدن العربية ، والاهتمام بدور الادارة المحلية فى المشاركة الايجابية فى تنمية المدينة ، وأخيرا دور المنظمات الدولية والعربية فى رسم الاستراتيجية الشاملة .

وفيما يلى نعرض لكل من القضيتين ، والعناصر الأربعة بشى من التفصيل :

(أ) القضايا الاساسية المحددة للاستراتيجية المقترحة ، ونجملها فى اثنتين على النحو التالى :

١) قضية العلاقة بين الريف ، والمدن فى الدولة :

من المسائل التى حسمت نظريا وصارت بمثابة البديهيات ، أن مشكلات المدينة لا تنحصر فقط فى جعبتها ، وإنما تمتد إلى الأنماط المعيشية الأخرى للمجتمع ريفية كانت أو بدوية ، كما أن العكس صحيح تماما . ولكن - ورغم ذلك - فان هذه المسألة لم تزل بعيدة عن أرض الواقع ، فالاهتمام بشئون المدينة لايزال متقوقعا داخلها ، ولا يتجاوز حدودها . ومن

العجيب أن ذلك قائم رغم أن المدينة تعتمد فى معيشتها اليومية (فى تزويدها بالأغذية مثلا كالخضروات ، والفواكة ، والألبان) على القرية ، ناهيك عن ذلك السيل الجارف والمتدفق من موجات الهجرة للعمالة النازحة من القرية الى المدينة ، مع ما يستتبع ذلك من تغير يصيب الأطار الثقافى المميز لهؤلاء المهاجرين ، وما يتركونه من تأثيرات على المناطق التى يسكنون بالمدينة .

والمدينة العربية تعانى من فقدان العلاقة بين القرية والمدينة ، وليس أدل على ذلك ، من التفاوت الملحوظ القائم بينهما فى كل الهياكل والأبنية : الفيزيقية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والايكولوجية . وتزداد الهوة اتساعا بينهما عندما تقوى عوامل الطرد فى القرية فتدفع بأبنائها دفعا الى المدينة ، فى ذات الوقت الذى تتعاظم فيه عوامل الجذب بالمدينة فتشد هؤلاء المهاجرين وتجذبهم اليها ، الا أنها لا تقدر على تهيئة كل الظروف التى تمنحهم اقامة مستقرة ، وتجعلهم لا يزيدون مشكلات المدن صعوبة ، وتعقيدا .

وكلما ازدادت المدينة تحضرا بفعل التصنيع ، كلما كانت الضرورة ملحة لاقامة علاقة طبيعية بينها وبين القرية . وتكفى الاشارة الى مدينة « القاهرة » للدلالة على ما تعانيه من مشكلات ، اذ أن العلاقة بينها وبين النمط الريفى كله بمصر مختلة بشدة ، فهى من نوع المدن الرئيسية ، المسيطرة التى تعد بمثابة « مركز الاستقطاب » الذى تتجه إليه كل المناطق - ريفية كانت أو حضرية - وتصيبه بالتركز فى السكان ، والتكدس فى الأنشطة .

(٢) قضية التكامل بين السكان ، والموارد فى المدن العربية :

يحتل مطلب « التكامل بين السكان والموارد » اهمية خاصة ، بل وشرطا ضروريا من شروط التحضر بعامة ، ونمو المدن بخاصة . ونحسب ان المدن العربية فى امس الحاجة الى تحقيق هذا التكامل حيث ان بعضها يتميز بمعدلات نمو فلكية فى السكان فى الوقت الذى تتدنى فيه مواردها (كما ونوعا) ، وفى الطرف الآخر نلحظ عدداً غير قليل من المدن يتسم بتخلخل شديد فى نمو سكانها فى حين تتعاظم مواردها المادية .

من هنا يتضح أهمية توافر عنصر التكامل فى شأن الموارد عموما - بشرية كانت (أى سكانية) . او مادية - الامر الذى حدا بالبعض الى اقتراح عدد من العناصر لتحقيق هذا التكامل نذكر أهمها فيما يلى[٢١] :

- توافر المقومات الفيزيقية فى المنطقة ، فهى تمثل ركنا اساسيا تبدأ منه أولى مستويات التكامل المطلوب .

- تزويد المنطقة بالهياكل الاساسية للمشروعاتInfrastructuresفذلك يؤدى الى ايجاد علاقة مبدئية وضرورية بين الموارد على اختلافها . فمن العبث مثلا ان نفكر فى انشاء مصنع دون تجهيز موقعه ، وامداده بالمياه الصالحة للشرب ، والمجارى ، والكهرباء ، وتمهيد الطرق والشوارع ، واقامة المساكن ، والبنوك ، والمدارس ، والمستشفيات . . الخ بل أن هناك اتجاها يذهب الى أن تواجد هذه الهياكل اولا هو الامر الذى يدفع الى التفكير فى اقامة المشروعات .

- احداث تناسق بين الامكانات الانتاجية (وبخاصة فى مجال الصناعة) ، والادوات المستخدمة فى الانتاج بحيث يؤدى ذلك الى تحقيق اقصى استغلال ممكن للموارد المتاحة .

- الاعتماد بصفة رئيسية على المورد البشرى ، ايمانا منا باننا لن نصل الى تحقيق أدنى مستويات ذلك التكامل دون الاهتمام بهذا المورد ورعايته . فبدونه تستحيل الامكانات المادية الى مجرد « مواد خام » تبحث عمن يستغلها ، ويرشدها ويفيد منها . بل يصل الامر بالبعض ، الى القول بان العنصرين الرئيسيين لتحقيق التكامل المنشود يتمثلان فى : « مورد » متوافر ، و « إنسان » قادر على استغلاله .

ب) عناصر (أو مكونات) الاستراتيجية المقترحة ، ونحددها فى أربعة هى :

(١) ضرورة التكامل بين مدن الدولة الواحدة :

من المنطقى أنه لا يجوز لنا البحث عن امكانات تحقيق التكامل العربى بصفة عامة ، دون ان نطمئن بداية على تواجده بالنسبة لكل دولة على حدة . فللتكامل مستويات عدة ، ومن الطبيعى والحتمى معا ان نمر بالمستوى الادنى حتى نصل للاعلى . وأحيانا تتطلع المجتمعات العربية وتسعى « للقفز » من مستوى لآخر دون المرور التدريجى ، والطبيعى (المفترض) ، فعلى سبيل المثال تعقد احيانا المؤتمرات والندوات لمعالجة قضية « هجرة العمالة بين الدول العربية » مثلا ، وتطرح التصورات ، وترسم الحلول - وقد تكون منطقية فى حد ذاتها - فى الوقت الذى تعانى فيه كل دولة من ذات المشكلة داخليا (أى هجرة

العمالة من الريف الى المدن) . فكيف يتأتى لنا أن نرسم تصورا عربيا شاملا ، دون أن تكون له بدايات محلية ، واهتمامات تبحث اولا عن الحلول على مستوى كل دولة ؟

ولا يعنى ذلك أننا لا نتفق على وضع تصور عربى بشأن القضايا التى تهم البلدان العربية ، فذلك أمر ضرورى ولازم ، (ومن أجله نناقش هذه الدراسة) ، انما نحن ضد البدايات الخاطئة فى التصدى للمشكلات . فالاولوية لفحص القضايا داخليا حتى يحدث التكامل على مستوى المدن (او الريف) ، ثم لا بأس بعد هذه البداية ان تتسق هذه الجهود وتساير التصور العربى الشامل للتكامل ، الذى يعد بالقطع - حينذاك - مكملا للجهود ، وليس مشتتا لها .

(٢) علاج مشكلة السكان فى اطار التكامل بين المدن العربية :

اذا كان التركز السكانى (او التضخم السكانى كما يطلق عليه احيانا) سمة مميزة لبعض المجتمعات العربية عموما (وتقع مصر فى المقدمة) ومدنها الكبرى خصوصا (وتمثل القاهرة النموذج الواضح على ذلك) ، فان هناك مجتمعات اخرى تعانى من التخلخل السكانى (أو ما يسمى حينا بالقلة السكانية) ولعل أكثرها بروزا فى هذا المجال مجتمعات الخليج العربى . ولا يقاس « التركز » ، او « التخلخل » هنا اعتمادا على عدد السكان فقط ، وانما يرتبط ذلك اساسا بمتغيرات أخرى عديدة مثل : المساحة (المتاحة ، والمأهولة) ، وحجم المدن ، ونوعية النشاط السائد ، ومتوسط الدخل ، ونوعية الخدمات ومعدل ادائها ونصيب الفرد منها ، وحجم الموارد المتاحة وكيفية استغلالها ودرجته . . الخ واذا كانت قضية السكان ينبغى ان تناقش اولا فى حدود الظروف الخاصة بكل دولة ، ثم ثانيا على مستوى الدول العربية مجتمعة ، فان مسألة « سكان المدينة » هى احق بالتناول وفق ذات المنهج . ذلك أن ظاهرة « حراك السكان » Population Mobility هى أبرز خصائص المدينة ، ولا يمكن ضبط هذه الظاهرة سوى برسم سياسة عربية شاملة تضمن الاستفادة القصوى من سكان مدن المجتمعات العربية ، وتعالج - فى ذات الوقت - مشكلتى : التركز ، والتخلخل السكانيين المميزتين للمدينة العربية .

(٣) الاهتمام بدور الادارة المحلية فى المشاركة الايجابية فى تنمية المدن :

لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من الاشراف الكامل على كل المناطق التى تنقسم اليها ، ومن ثم كان التقسيم الادارى لاى مجتمع (سواء كان وحدته : محافظة ، او منطقة ، او اقليم ، أو ولاية او مقاطعة . . . الخ) مهيئا الفرصة لتكوين ادارة محلية بكل وحدة من

وحداته تتولى رعاية شئونها وتنمية مشروعاتها .

ورغم المشكلات التى تكتنف مسألة الادارة المحلية بالمجتمعات العربية ، الا انها يمكن أن تكون جهازا فعالا ومعضدا لكل الجهود التى تبذل لتنمية المجتمع . فنظام الادارة المحلية من طبيعته ، وأهدافه - فى آن واحد - ان يتعرف على الطاقات الموجودة بالمجتمع (ريفه ، وحضره) وان يعتمد فى جزء كبير من عملية اكتشافها واستغلالها على طاقات المجتمع المحلى مادية كانت او بشرية .

ولعل جوهر فلسفة الادارة المحلية يتجسد فى مضمون « المشاركة الشعبية » Public Participation الذى يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية لابناء المجتمع ، فهم اقدر الناس على الشعور بالمشكلات التى تواجههم فضلا عن انهم أصدق من يقترح الاساليب لمعالجة هذه المشكلات . وتحتاج « المدينة العربية » الى تدعيم أجهزة الادارة المحلية بها ، ومن ثم زيادة فرصة المشاركة الشعبية حتى تصير ايجابية التأثير .

(٤) دور المنظمات الدولية ، والعربية فى رسم الاستراتيجية المقترحة :

لعل قضية المدينة العربية واحدة من اهم القضايا التى طرحت للمناقشة فى السنوات العشر الماضية على الاقل بشكل مكثف ، ومتتابع . وتجسد ذلك ، وتبلور فى عقد مجموعة من الندوات ، والمؤتمرات التى تستهدف فى النهاية محاولة التوصل الى استراتيجية ثابتة بشأن كل القضايا ، والمشكلات التى تعترض سبيل نموها .

واذا كانت المنظمات العربية قد تولت هذه المهام باتباع هذه الاساليب ، فان المنظمات الدولية قد اهتمت ايضا بذات القضية عن طريق اجراء الدراسات والبحوث المستفيضة التى تحلل جميع أبعادها ومتغيراتها .

وقد تحتاج الجهود العربية فى هذا الصدد الى تكثيف ، وتنسيق ، ومتابعة فكل مؤتمر ينتهى الى توصيات معينة ، كى يبدأ مؤتمر آخر لينتهى الى توصيات أخرى (وقد تتكرر او تتضارب) . . وهكذا . . ومن ثم فان الضرورة قد صارت ملحة لاقتراح مؤتمر (او لقاء) يكون كل مهمته متابعة التوصيات التى يكون قد خرج بها مؤتمر سابق ، وذلك حتى لا تتبعثر الجهود وتتشتت ، ونكون كمن يحرث فى البحر !!

خاتمة

كشف لنا التحليل السابق - رغم ايجازه - عن أهمية مطلب « التكامل » وضرورته ، ذلك أنه يعد بمثابة المخرج الذى يكاد يكون واضحا وملموسا حتى اليوم لتنمية المجتمعات العربية عموما . ولما كان ما ينطبق على « الكل » ينسحب بالتالى على « الجزء » فان مستوى التكامل يمتد ليشمل كل الانماط المعيشية بالمجتمعات العربية ابتداء بالمدينة الى القرية ، وكذلك البادية ، ومن ثم يكون صالحا لمعالجة المشكلات التى يعانى منها كل نمط .

ويبدو ان مشكلات المدينة العربية قد طفت الى السطح تغرى الباحثين بدراستها وتحليل أبعادها ذلك ان المدينة تعد « بؤرة » تتجمع فيها كل الموارد والطاقات المجتمعية سواء كانت محلية خاصة بها ، او مستجلبة لها من خارجها ، ووافدة اليها (ويستوى فى ذلك المورد البشرى ، وغير البشرى) .

وقد اتضح لنا فيما سبق أن المدينة العربية فى أمس الحاجة الى اجراء عديد من « دراسات الحالة » Case Studies فكل مدينة - تقريبا - ينقصها الوصف المبدئى الكامل لجميع أبنيتها الاجتماعية ، وتركيباتها الايكولوجية ، وهياكلها الاقتصادية ، ونظمها السياسية ، وأطرها الثقافية فبدون هذا الوصف الدقيق لا يتمكن اى « متخذ لقرار » من التشخيص السليم للمشكلة ومن ثم تقديم الاقتراح الصائب لمواجهتها . وتعد دراسات الحالة هذه بمثابة المادة الخام والاولية التى بمقتضاها يمكن للتكامل بين المدن العربية ان يتحقق .

واذا كانت الجوانب الاجتماعية والايكولوجية - التى حاولت هذه الدراسة سبر اغوارها - قد أضافت شيئا فى تحليل أبعاد قضية المدينة العربية ، فانها بالقطع غير كافية وحدها فى التعبير عن هذه القضية . فالتكامل الادارى والتنظيمى يستند الى عدة جوانب تتكامل فيما بينها اولا (وهو مستوى نظرى من التكامل) تتفاعل فيه الجوانب السياسية جنبا الى جنب مع الجوانب الاقتصادية والثقافية ثم يرتد ذلك ثانية فى صورة عملية تستهدف تحقيق التكامل بين المدن العربية فى اطار واقعى ملموس .

ولا شك ان الدوافع الملحة لقيام التكامل الادارى والتنظيمى بين المدن العربية تتجمع فى محورين اساسيين : الاول يتصل « بالبشر » ويتبدى بوضوح من خلال هجرة السكان من مكان الى آخر ، داخل المنطقة العربية مختارة المدن بالطبع مقرا لها ، ومستقرا . أما الثانى فيتعلق « بالموارد المادية »[٢٢] حيث لا يكفى ان يكون المورد « متاحا » Available له ، كى يتحقق نمو المجتمع وانما ينبغى أن يتبع ذلك تيسيراً Accessability ثم استخداما Utilization لامكانياته ، حتى نصل الى مرحلة « الاستخدام الرشيد » Rational Utilization .

ولا شك ان هناك ظواهر عديدة لابد ان تنبثق عن تحقيق هذا التكامل المفترض وذلك مثل : التخطيط (سواء كان طويل الاجل او قصيره) ، وهجرة العمالة ، والهياكل الادارية والتنظيمية ومدى ملاءمتها لظروف المدن العربية .

ومن ثم تحتاج هذه الظواهر الى استعداد مسبق بدراستها والاهتمام بتحليلها ، حتى لا نفاجأ يوما وقد تحولت هى ذاتها الى مشكلات لتنبثق عنها ظواهر اخرى ، وهكذا .

ومن اللافت أن الجهود المبذولة حاليا بشأن قضايا المدينة العربية غير كافية ، اذا هى ظلت حبيسة قاعات المؤتمرات ، والندوات ، واذا لم تتجاوز حدود الحيز الورقى الذى تدون عليه الدراسات والبحوث ، ومن ثم فإن الاهتمام العملى بتنفيذ القرارات الصحيحة التى تتخذ ، هو الذى ينبغى ان تكون له الاولوية دائما .

ملاحظات ومراجع

(١) لمزيد من التفصيل فى مضمون هذه النظريات ، وتطبيقاتها راجع المصدر التالى - محمد السيد غلاب ، يسرى الجوهرى ، « جغرافية الحضر : دراسة فى تطور الحضر ، ومناهج البحث فيه » ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) راجع فى هذا الشأن :

Vernon R., and Hoover E., 'Economic Aspects of Urban Research,'
In : Hauser P., and Schore L., 'The Study of Urbanization,'
Gohn Wiley and Sons, Inc., New York, 1967, P.191

(٣) يناقش كثير من الكتاب مسألة التكلفة الاجتماعية كتأثير ناجم عن تدبير الشئون الاقتصادية للمنطقة الحضرية ، دون النظر الى المشكلات الاجتماعية التى تظهر نتيجة الاهتمام بجانب واحد ، والتركيز عليه فقط .

(٤) عبد الاله ابو عياش ، اسحق يعقوب القطب « الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية » وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٦ .

(٥) من أمثال هؤلاء العلماء : ج . فريدمان G. Friedmann ج . بيشرز G. Beshers ج . بريز G. Breese ، وجانيت أبو لغد G. Abu-Lughod، جمال حمدان G. Hamdan

(٦) راجع فى هذه النقطة :

- محمود الكردى ، النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر » (الطبعة الثانية) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦ - ٣٩

(٧) عولجت مسألة « مستوى الطموح والتطلعات » من جانب عديد من علماء الاتصال ، والاجتماع على حد سواء، إلا ان هناك نقصا فادحا على مستوى البحوث الميدانية التى تفحص هذه المسألة ، وتشخصها ، وتبحث عواملها ، وتقرر نتائجها ، وتتصور حلولها .

(٨) تعنى « الجيوبوليتيكا » Geopoliticts - وهى علم السياسة الطبيعية - بدراسة تأثير العوامل الجغرافية ، والاقتصادية ، والبشرية (من حيث كثافة السكان ، وتوزيعهم) فى سياسة الدولة الخارجية بخاصة . كما تهتم بمعالجة فكرة « السيادة العالمية » ونظرياتها ، والقوى التى تدعمها ، والنتائج التى تنجم عنها .

(٩) لتأصيل هذه الفكرة راجع المصدر التالى :

Lamperd, Eric.: 'Historical Aspects of Urbanization', In: Hauser and Schnore, Ibid., P 523

(١٠) راجع مصدر هذا البيان فى :

Ibrahim S. Eddin: 'Urbanization in the Arab World, ' United Nations Population Bulletin, No. 7., July 1974, P.82

(١١) لمزيد من التفصيل فى هذه النقطة راجع :

- محمود الكردى ، « التخلف ، ومشكلات المجتمع المصرى » دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ٤٦٩ .

(١٢) لتحليل فكرة « الازدواجية الحضرية » وتطبيقاتها بالمدن العربية ، راجع المصدر القيم التالى : - السيد الحسينى ، « المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى » دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(١٣) راجع فى هذا الشأن :

- احمد على اسماعيل ، « دراسات فى جغرافية المدن » مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٤٢ .

(١٤) انظر : مصطفى الخشاب ، « علم الاجتماع ومدارسه » (الكتاب الثانى : المدخل الى علم الاجتماع) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٢

(١٥) لتأصيل هذا المصطلح راجع : احمد أبو زيد ، « البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع » « الجزء الاول : المفهومات) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦ ص ٢٤

(١٦) لتحليل هذه القضية راجع المصدر التالى :

Feldman, A.: 'New Nations: The problems of Change' In: Beker H.: 'Social porblems: A Modern Approach' John Wiely and Sons., Inc., N.Y., 1966, P.687

(١٧) لعلنا نذكر هنا مجرد أمثلة للاهتمامات العالمية ، والعربية ، والمحلية بشأن ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية ، حيث تبدت كما يلى :

- فى المجال العالمى ظهرت جهود شتى تجسدت فى شكل دراسات ميدانية مجمعة عن بعض الدول ، وكان ابرزها الدراسة التالية :

Peterson W.: 'A General Typology of Migration' IN: Clifford J.: ' Readings in the Sociology of Migration' Pergamon Press, N. Y., 1970

- فى النطاق العربى كان المؤتمر الذى خصصته منظمة المدن العربية لتناول قضية « الهجرة من الريف الى المدينة » ، اكبر شاهد على ذلك (وهو المؤتمر الخامس ضمن سلسلة هذه المؤتمرات التى تعقدها المنظمة بصفة دورية كل عامين تقريبا ابتداء من عام

١٩٦٨) . وقد عقد بالرباط فى الفترة من ٦ - ١١ يونيه عام ١٩٧٧ .

- اما الاهتمام المحلى فقد تعدد ، وتنوع بحسب درجة الحاح الظاهرة على المجتمع وكان ابرزها فى هذا المجال : مؤتمر دراسة التضخم السكانى ، وتزايد الهجرة الى اقليم القاهرة الكبرى » وقد عقد بالقاهرة فى الفترة من ١٦ - ١٨ مارس عام ١٩٧٥ .

(١٨) راجع : محمود الكردى ، « الهجرة من الريف الى المدن فى مصر : انماطها ، ودوافعها ، ونتائجها » ، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقد بالرباط فى الفترة من ٦ - ١١ يونيه عام ١٩٧٧ .

(١٩) لتفصيل هذه العوامل راجع : عبد الاله ابو غياش ، اسحق يعقوب القطب ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٢١٨ .

(٢٠) لتحليل هذه الظاهرة راجع :

Breese,G.(ed.) The City in Newly Developing Countries, Princeton Univ. Press, 1972,P,.48

(٢١) لتفصيل هذه العناصر راجع :

Viot, P.: 'Principles of Regional Analysis' African Institute for Economic Development and Planning, Dakar, 1969.

(٢٢) راجع هذه الفكرة فى :

- وفيق أشرف حسونه ، « التخطيط للتنمية الاجتماعية فى العالم العربى » ورقة مقدمة لمؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب ، الجامعة العربية ، القاهرة ، مارس ١٩٧١ .